الأنباء
السبت 4 يناير 2014

رصد ميزانية لإدخال الملف الإلكتروني بالإدارة.. والتعاقد مع شركة لتحسين الأداء

الخشتي لـ «الأنباء»: تخصيص أرض بـ «السالمية» لإنشاء مبنى جديد لـ «إدارة التراخيص الطبية» بمساحة 7000 متر مربع

عبدالكريم العبدالله

كشف الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية الأهلية بوزارة الصحة د.محمد الخشتي عن تخصيص أرض في منطقة السالمية لإنشاء مبنى جديد لـ «إدارة التراخيص الطبية»، مشيرا في الوقت ذاته الى انه جار عقد اجتماعات مكثفة لمعرفة الاحتياجات الخاصة بهذا المبنى الذي قاربت مساحته الـ 7000 متر مربع، مبينا انه سيتم تحديد مكونات المبنى بالتنسيق مع الشؤون الهندسية بالوزارة.

وأعلن د.الخشتي في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن رصد ميزانية خاصة لإدخال «الملف الإلكتروني في إدارة التراخيص الطبية، متوقعا ان يرى النور خلال العام الحالي، حيث تم إعداد البرنامج مع إدارة نظم المعلومات في وزارة الصحة، والتي ستقوم بدورها باستكمال الإجراءات الخاصة به، مشيرا الى أن الهدف من إدخال الملف الإلكتروني هو سهولة حفظ المعلومات والملفات وتخزينها، ومواكبة التطور بعصر نظم المعلومات، وإنجاز جميع المعاملات عن طريق هذه التكنولوجيا الحديثة.

وأكد د.الخشتي على وجود توجه للتعاقد مع إحدى الشركات الخاصة بتحسين التكنولوجيا لتطوير العمل والأداء في إدارة التراخيص الطبية، مبينا على وجود اجتماعات مكثفة أيضا مع الشركة حاليا لوضع الآليات والخطط الخاصة بهذا الشأن لتحضير آلية التنفيذ قريبا.

د.محمد الخشتي

تعاون مستقبلي مع «الصليب الأحمر» لإقامة ورش عمل عن وضع المرضى بالسجون.. وزيادة عدد الكوادر الطبية بالشؤون الصحية للشرطة

توجه لتعديل المرسوم بالقانون والقرارات الوزارية المنظمة للتراخيص ومزاولة مهنة الطب والأسنان بالقطاع الطبي الأهلي

زيادة الكوادر

وبيّن وجود توجه ايضا لزيادة عدد الكوادر الطبية والفنية في إدارة الشؤون الصحية للشرطة بعد إضافة سلك «المطافي» مع «الشرطة» لإجراء الفحوصات الطبية للدخول للدورات التدريبية الخاصة بهم، مما شكل عبئا وزيادة في العمل ترتب عليه الحاجة لزيادة الكوادر هناك لتقديم افضل خدمة لهم دون الاضطرار الى الانتظار.

وكشف د.الخشتي ايضا عن تعاون مستقبلي مع «الصليب الأحمر» فيما يخص «السجون» من خلال إقامة ورش عمل عن وضع المرضى في «السجون، وكيفية التعامل معهم، مؤكدا في الوقت ذاته أن هذا جاء بعد ندوة وورش عمل ناجحة معهم في وقت سابق، والتي جاءت من منطلق اهتمام المنظمة الدولية للصليب الأحمر بأوضاع الأشخاص المحرومين من الحرية في جميع أنحاء العالم لضمان معاملة وظروف احتجاز إنسانية تهتم بصحتهم الجسدية والعقلية والكرامة الإنسانية بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء سجنهم بطريقة محايدة وغير متحيزة، وضرورة التأكد من أن أولئك المسجونين خلف القضبان بمقدورهم الحصول على الرعاية الصحية أسوة بغيرهم من الناس بصفة عامة.

ولفت الى وجود توجه لتعديل المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1981 والقرارات الوزارية المنظمة للتراخيص ومزاولة مهنة الطب وطب الأسنان، والمهن المعاونة لهما بالقطاع الطبي الأهلي، مشيرا في الوقت ذاته الى تشكيل لجنة برئاسته، وشكلت، وعضوية كل من مدير إدارة التراخيص الطبية د.مرزوق البدر، ورئيس مجلس أقسام الجراحة، ورئيس مجلس أقسام الباطنية، بالإضافة الى ممثل عن اتحاد أصحاب المهن الطبية، وعن الجمعية الطبية الكويتية لوضع مقترحات تعديل المرسوم بقانون 25 لسنة 1981 والقرارات الوزارية المنظمة للتراخيص ومزاولة مهنة الطب وطب الأسنان والمهن المعاونة لها بالقطاع الطبي الأهلي.

وذكر د.الخشتي ان هذه اللجنة تختص بتلقي مقترحات الجهات ذات الصلة بتراخيص وتنظيم مزاولة المهن الطبية والصحية بالقطاع الأهلي بشأن القوانين والقرارات المنظمة لمزاولة المهن الطبية بالقطاع الأهلي، كما تختص اللجنة بدراسة المقترحات من النواحي القانونية والإدارية والفنية وإبداء الرأي بشأنها، وإعداد ما يلزم من مقترحات بشأن هذه التعديلات، كما تختص باستطلاع آراء الجهات والوزارات ذات الصلة بالتراخيص وتنظيم مزاولة المهنة بالقطاع الأهلي، وبحث إمكانية الاستفادة منها عند إجراء التعديلات المطلوبة، فضلا عن إعداد تصور كامل عن النصوص المقترح تعديلها، ومخاطبة الجهات المختصة بشأنها، ومتابعة إجراءات إصدار التعديلات المقترحة.

وأكد ان اللجنة استأنفت اجتماعاتها وطرحت بعض المقترحات والتعديلات على هذا القانون على أن تتم دراستها جيدا خلال الاجتماعات المقبلة، مشيرا في الوقت ذاته الى أن اللجنة سترفع تقاريرها الى وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي بعد الانتهاء من وضع مسودة التعديلات الجديدة على القانون السابق، الذي سيقوم بدوره برفعه الى الجهات المختصة لإجراء هذه التعديلات بعد الموافقة عليها، مبينا ان الهدف من التعديلات مواكبة التطورات الطبية الحديثة والمهنية في القطاع الأهلي، منوها بمشاركة القطاع الخاص من خلال اتحاد المهن الطبية في القطاع الخاص في وضع وتنظيم القرارات، والذي يوضح دور الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

وأشار د.الخشتي الى وجود توجه لإشراك القطاع الخاص في «التوعية الصحية» بالتنسيق مع إدارة تعزيز الصحة بالوزارة، لافتا الى عقد اجتماعات بهذا الخصوص لوضع خطة للإعلانات التثقيفية الصحية بناء على توجيهات وزير الصحة.

المؤتمر يقام 7 الجاري بشعار «معا لمكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية»

الدويري: «وزراء الصحة الخليجيين» يناقش برنامج فحص العمالة والمراكز الصحية المتميزة

حنان عبدالمعبود
عبدالكريم العبدالله

قال د.قيس الدويري وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الصحة العامة وعضو الهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ان وزارة الصحة قد أتمت استعداداتها اللازمة لاستقبال وزراء الصحة لدول مجلس التعاون بالمؤتمر السادس والسبعين لوزراء الصحة لدول مجلس التعاون والذي سيعقد بالكويت خلال الفترة من 7 ـ 8 الجاري تحت شعار «معا لمكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية»، وفقا لتوجيهات وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله والمتابعة المستمرة من وكيل الوزارة د.خالد السهلاوي.

وأضاف د.الدويري في تصريح صحافي إن مؤتمر وزراء الصحة لدول مجلس التعاون سيسبقه كالمعتاد اجتماع للهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون والذي سيعقد يوم الاثنين الموافق 6 يناير الجاري ويتبعه حفل تكريم لوزراء الصحة السابقين بدول المجلس وللفائزين بجائزة التميز الخليجي للإعلام الصحي.

واستطرد الوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة وعضو الهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون بأن اختيار شعار مؤتمر وزراء الصحة بالكويت وهو «معا لمكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية» جاء معبرا عن التزام وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بالتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية وإدراجها بالبرامج الصحية والإنمائية بدول المجلس كأولوية رئيسية نظرا للأعباء المتزايدة والمترتبة على تلك الأمراض المزمنة ومضاعفاتها على الخطط والبرامج الإنمائية والنظم الصحية وباعتبارها السبب الرئيسي للوفيات والمضاعفات، وهو ما حرصت وزارات الصحة بدول المجلس على التصدي له من خلال وضع وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات متعددة القطاعات للوقاية من عوامل الخطورة للأمراض المزمنة غير المعدية وفي مقدمتها وباء التدخين والخمول الجسماني والتغذية غير الصحية، مشيدا في هذا الصدد بالتعاون بين وزارات الصحة بدول المجلس لوضع وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج الصحية الخليجية التي خططت لها ووضعتها اللجان الصحية الخليجية المتخصصة ومن خلال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

وحول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤتمر وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الذي ستستضيفه الكويت خلال يومي 7 و8 الجاري، أفاد د.الدويري بأن في مقدمة تلك الموضوعات متابعة البرامج الصحية الخليجية المشتركة مثل برنامج فحص العمالة الوافدة وبرنامج الشراء الخليجي الموحد والمراكز الصحية المتميزة والمتعاونة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة ومتابعة اللجان والبرامج الخليجية المشتركة، بالإضافة الى مناقشة التقرير السنوي الذي سيعرضه المدير العام للمكتب التنفيذي د.توفيق بن أحمد خوجة عن إنجازات المكتب ولجانه المختلفة. وقال د.الدويري إن التصدي للأمراض المزمنة غير المعدية يعتبر احد التحديات التي تواجه الخطط والبرامج الإنمائية على مستوى جميع دول العالم، حيث اتفق قادة وزعماء ورؤساء الدول على إصدار الإعلان السياسي للأمم المتحدة للوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية والذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011 ثم قامت منظمة الصحة العالمية (WHO)، بعد ذلك بوضع المنهجية العالمية وإطار العمل والأهداف والغايات والمؤشرات العلمية المناسبة لمتابعة تنفيذ إطار العمل العالمي للوقاية وللتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بها الى جانب استضافة وزارة الصحة بالكويت للاجتماع الأقليمي للمنظمة الذي صدر عنه إعلان الكويت Kuwait Call لتسريع وتيرة العمل بإقليم شرق المتوسط للوقاية وللتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بها وهي إحدى الوثائق المهمة على مستوى إقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية، مشيدا في هذا المجال بجهود واهتمام المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط د.علاء علوان.

د.قيس الدويري

المؤتمر حدث صحي مهم على مستوى المنطقة والتحديات تحتاج إلى تنسيق وتشاور

وأشار د.الدويري الى ان استضافة وزارة الصحة بالكويت للمؤتمر الـ 76 لوزراء الصحة لدول مجلس التعاون تعتبر بحق حدثا صحيا مهما على مستوى المنطقة لأن النظم الصحية بدول المجلس تواجه العديد من التحديات التي تتطلب التنسيق والتشاور المستمر على مستوى أصحاب المعالي الوزراء لوضع ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج الخليجية وفقا للرؤية المشتركة والاستفادة من الإنجازات التي حققتها دول المجلس خلال الفترة الماضية والتي أظهرتها تقارير منظمة الصحة العالمية بالمؤشرات الإيجابية لدول مجلس التعاون لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة MDGs ذات العلاقة بالصحة، مؤكدا أهمية هذا المؤتمر في الوقت الذي تستعد فيه المنظمات الدولية والإقليمية لوضع الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015 والتأكيد على أهمية مكانة الصحة كمكون رئيسي بالخطط والبرامج الإنمائية ومؤشر لمدى بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية.

افتتاح المركز الإعلامي غدا

بمشاركة محلية وخليجية وعربية يفتتح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله المركز الإعلامي المصاحب لمؤتمر وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث أعلن الدويري عضو الهيئة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي ورئيس اللجنة الإدارية والإعلامية المنبثقة عن اللجنة العليا لمؤتمر وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الـ 76 عن جهوزية المركز الإعلامي المصاحب للمؤتمر الذي سيفتتح يوم غد الأحد.

وقال الدويري في تصريحه انه قد تم تفقد استعدادات المركز في فندق الجميرا وسيعقب الافتتاح مؤتمر صحافي برئاسة الوزير واللجان المنظمة للإعلان عن أنشطة المؤتمر، وأضاف انه تم تجهيز المركز الإعلامي بجميع وسائل الاتصال الحديثة والترجمة الفورية واستديو تلفزيوني وآخر إذاعي وقاعة للمؤتمرات الصحافية المقامة على هامش المؤتمر بتواجد فريق إعلامي متخصص يسهل على الإعلاميين المتواجدين من الوكالات والصحف والفضائيات المختلفة مهمتهم في نقل الحدث أولا بأول وفق النظم المتفق عليها، مرحبا بضيوف الكويت الأشقاء من دول الخليج، حيث ستتم استضافتهم وفق جدول زمني يغطي جميع اهتمامات الدول الأعضاء، متضمنا جدول أعمال المؤتمر الذي سيشمل إنجازات دول المجلس بشأن تطبيق الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ الصادرة عن منظمة الصحة العالمية واعتماد المراكز الخليجية المرجعية لفحص العمالة الوافدة وبرنامج الشراء الموحد وتوصيات لجان مناقصات اللوازم الطبية والتسجيل الدوائي المركزي وتحديث الأدلة الاسترشادية الخليجية وتسعيرة الأدوية ومناقصات الأمصال والطعوم إلى جانب مناقشة تقرير المدير العام للمكتب التنفيذي ونشاطاته خلال الدورة الـ 38 للمجلس والتقارير الإدارية والمالية عن أداء المكتب التنفيذي، مثمنا الجهود التي تبذلها اللجان التنظيمية والفنية لإنجاح هذا المؤتمر بأعلى مستوياته، متمنيا النجاح والتوفيق للمؤتمر والوصول إلى نتائج متميزة تفخر بها الكويت ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر على تعازٍ

عائلتا
العجيل والهاجري

تتقدمان

بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى كل من تفضل بمواساتهما

في وفاة فقيدتهما الغالية

المغفور لها بإذن الله تعالى

دلال علي راشد العجيل

أرملة المرحوم/ خالد أحمد الهاجري

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً

أو برقياً أو بالنشر في الصحف

سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروهاً بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون

رأي

يوسف محمد يوسف

المخلفات الإلكترونية.. خطر داهم

على الرغم من كون التقدم التكنولوجي الهائل سمة من سمات العصر الحالي. ومع ذلك، فقد شهدت البيئة خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المخاطر التي تمثل الجانب المظلم من التطور التكنولوجي. ولعل من أهمها المخلفات الإلكترونية المتمثلة في الأجهزة الحديثة التي انتهى عمرها الافتراضي، والتي تتخلص منه الدول المتقدمة بتصديرها إلى الجنوب في اشكال مختلفة. وحسب الإحصاءات الدولية، فإن نحو 50 مليون طن من هذه المخلفات السامة يتولد سنويا في مختلف أنحاء العالم، وبالطبع اغلب استخدام هذه الاجهزة تكون في الغرب، حيث الدول الأكثر استهلاكا للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي ظهرت مشكلة التخلص من الاجهزة الالكترونية في البداية في هذه الدول بسبب القوانين البيئية الصارمة بها، خاصة في ظل وجود تهديد قوي من هذه النفايات يتمثل في المعادن والعناصر السامة مثل الزئبق والرصاص والكاديوم بالإضافة إلى بعض المركبات الأخرى المسرطنة الناتجة عن حرق الأجزاء البلاستيكية في هذه الأجهزة، وكان من جهة اخرى يمثل التخلص من هذه النفايات باعادة تدويرها تكلفة مرتفعة غير اقتصادية بالنسبة للمنتجين لهذه السلع.

وفي هذا الاطار، يشير د.عبدالمسيح سمعان استاذ علوم البيئة بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس إلى ان الدول المتقدمة تقوم بتصدير النفايات إلى دول عديدة في آسيا وافريقيا تحت مسمى اعادة التدوير، وربما دون مقابل، ثم تعيد هذه الدول تدوير تلك المخلفات واستخراج ما يمكن إصلاحه منها وتصديره لبلاد أخرى، وأشار ايضا إلى مسمى آخر لدخول هذه النفايات يسمى المعونات والمنح، ويحذر من إعادة تدوير هذه النفايات عن طريق صهر المعادن بها والذي يؤدي لانبعاثات سامة منها تسبب أمراضا خطيرة نتيجة احتوائها على عنصر «الرصاص» الذي يدخل في صناعة الاجهزة الإلكترونية، والذي يؤثر على الأعصاب والدورة الدموية، بالإضافة لاحتواء هذه الأجهزة على عنصر الكاديوم كما تحتوي هذه الأجهزة على مواد خطرة ونفايات سامة عديدة في مقدمتها الزئبق، موضحا أن صناعة الأجهزة الالكترونية تستحوذ على نحو 24٪ من الاستهلاك العالمي للزئبق، حيث يتركز في أجهزة الهاتف الجوال وأجهزة نقل البيانات والبطاريات، لكن اعادة التدوير تتم في الغالب في بعض الدول التي تستقبل الجزء الاكبر من هذه المخلفات مثل الصين والهند وباكستان في آسيا ونيجيريا وغانا في افريقيا، اما بالنسبة للدول العربية تدخل هذه المخلفات تحت مسمى سلع مستعملة او منح ومعونات ويباع بعضها كسلع مستعملة لتعمل بعض الوقت ثم تصبح بعد هذا عبئا في التخلص منها، ويتم التخلص من الجزء الآخر مع القمامة العادية، وبالتالي يتم التعامل معها بطرق غير علمية مما يتسبب في الكثير من الاخطار.